

زبدة الأصول

[414] تقع مصداقا للواجب إذا انضم إليها سائر المقدمات الملازم ذلك للاتصال وترتب
ذى المقدمة، ومع عدم الانضمام لا تقع مصداقا للواجب، فالمقدمة الموصلة تكون واجبة أي ذات
ماهية وموصلة لا المقيدة بهذا القيد. لا يقال إن ما من واجب الأوله مقدمات غير اختيارية ولا
أقل من بعض مبادئ الاختيار، فترتب ذى المقدمة على مجموع المقدمات الاختيارية المتعلقة
للوجوب لا يكون دائماً. فانه يقال: إن أمثال تلك المقدمات تؤخذ مفروضة الوجود وفي طرف
وجود تلك المقدمات يكون الترتب دائماً. فانه يقال: إن أمثال تلك المقدمات تؤخذ مفروضة
الوجود وفي طرف وجود تلك المقدمات يكون الترتب دائماً. وفيه: إن إذ المقدمة وإن كان
يترتب على مجموع المقدمات حتى الاختيار فيمكن أن يكون هو الغرض من إيجابها لترتبه عليها
دائماً، إلا أنه يرد عليه أن اختيار وجود ذى المقدمة متعلق للتكليف النفسي، فانه وإن
تعلق بنفس ذى المقدمة إلا أنه لأجل أن التكليف إنما يتوجه لأجل أحداث الداعي للعبد ليختار
الفعل، وهو تحريك للعبد نحو الفعل باختياره فهو لا يتعلق به التكليف الغيري، وإن شئت
قلت إن الإرادة معلولة للتكليف النفسي ومتاخرة وواقعة في مرحلة امتثال الأمر النفسي بها،
وعليه فيما إن ذا المقدمة لا يترتب على مجموع المقدمات غير الإرادة فليس هو الغرض من
وجوبها. الثاني: أنه للمولى أن يأمر بشئ وينهى عن مقدمته التي لا تكون موصلة. وليس له
النهي عن خصوص الموصلة، أو عن مطلق المقدمة، وهذا آية الملازمة إنما تكون بين وجوب الشئ
ووجوب مقدمته الموصلة. وأجاب عنه المحقق الخراساني بوجهين: الأول: أنه ليس له النهي عن
المقدمة غير الموصلة إذ يلزم منه أن لا يكون ترك الواجب حينئذ مخالفة وعصياناً لعدم
التمكن منه لاختصاص جواز مقدمته بصورة الاتيان به. وبالجملة يلزم أن يكون الإيجاب مختصاً
بصورة الاتيان لاختصاص جواز المقدمة بها وهو محال. وفيه: أن جواز المقدمة ووجوبها لا
يكونان مقيدتين باتيان ذى المقدمة، بل المقيد